المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الاسلاميين للسلطة في تونس

أ.م.د.هيفاء احمد محمد

المقدمة :

انتقلت تونس بعد احداث الثورة وفرار الرئيس السابق زين العابدين بن على، ٢٠١١/١/١٤ الى مرحلة انتقالية اولى شُكلت فيها حكومتان، احداهما رأسها اخر رئيس حكومة في ظل حكم بن علي، محمد الغنوشي والتي يمكن عدها حكومة الامر الواقع ، الا ان رفض الشارع لها دفعها للاستقالة ثم جاءت الحكومة الثانية التي رأسها الباجي قايد السبسي ، التي حاولت تسيير امور البلاد حتى يتم تنظيم انتخابات لمجلس تاسيسي يضع دستور جديد للبلاد يوضع فيه اساس بناء الدولة الديمقراطية في تونس وتؤسس لجمهورية تونسية ديمقراطية تصان فيها الحقوق والحريات ، وفعلا اتمت حكومة السبسي المهمة الموكلة لها وانتقلت تونس لمرحلة انتقالية ثانية بفوز الاسلاميين ممثلين بحركة النهضة الاسلامية بالعدد الاكبر من مقاعد البرلمان، رغم انها كانت اقل من طموحات الحركة . وبذلك وصلت الحركة الاسلامية التونسية الى السلطة في ظل واقع عربي بدا فيه أكثر ما يشغل المتابعين هو مشهد الإسلام السياسي، حيث ظهر وكأنه هو المستفيد من الثورات العربية من خلال وصوله إلى السلطة في كل من تونس ومصر، بُعيد ثورة شعبية، وفي المغرب التي ادت

الثورات العربية ، بالنظام الحاكم فيها للانفتاح السياسي على القوى السياسية التي ضيق عليها سابقا، والاسلاميين منهم بشكل خاص ، مما قاد لتشكيل حزب التنمية والعدالة الاسلامي للحكومة في عام ٢٠١١ بعد وضع دستور جديد للبلاد. وقد نجح الاسلاميون في الانتخابات البرلمانية في تونس وفي البرلمانية والرئاسية في مصر رغم حل البرلمان فيما بعد ، وأصبح يحكم في هذه الدول، بالتالي هل نحن مقبلون على سيطرة القوى إلاسلامية على السلطة في البلدان العربية؟ هذا هو الهاجس الذي يقلق قطاع كبير من اليساريين والعلمانيين، ولهذا يزداد التشكيك بالثورات نفسها، ويظهر التردد من دعم التغيير، وتنتشر تخوفات في قطاعات عديدة من حكمهم الطويل كما تظن، و تخاف من سيطرتهم. وهو الأمر الذي يفضي إلى التأكيد بأن وصول الإسلاميين إلى السلطة يعني بقائهم فيها طويلا. هذه صورة سوداوية بالتأكيد وتنطلق من بعض التجارب السابقة، لكنها لا تنطلق من الواقع القائم، ولا من الظروف الموضوعية التي سمحت بوصول هؤلاء إلى السلطة، وبالتالي من فهم مقدرتهم على الحكم أصلا، أي مقدرتهم على قيادة السلطة والتصرف براحة ودون منغصات. ففي وضع ثوري بدأ في سيدي بوزيد في تونس، وانتشر بسرعة كبيرة إلى مختلف البلدان العربية بشكل أو بآخر. فهل سيتمكنون من الحكم؟ وهل سيستطيعون إعادة بناء السلطة لكي يحكموا السيطرة عليها. انهم اليوم يحكمون في تونس في ظل مرحلة انتقالية فهل سيكونون بحجم المسؤولية ام ستكون سياستهم مثل ما يعتقد منافسوهم . ستتناول الدراسة المرحلة الانتقالية في تونس واهم مخرجاتها وصول الاسلاميين للسلطة فيها، واهم التحديات التي يواجهونها في اول تجربة حكم في بلد منفتح (المستوى التعليمي فيه عالي) كتونس في تقييم لهذه التجربة وسيتم تناولها في محوريين:-

المحور الاول سقوط نظام زين العابدين بن علي وتشكيل الحكومتين المؤقتتين .

المحور الثاني المرحلة الانتقالية الثانية ووصول الاسلاميين للسلطة وتحديات يواجهونها .

المحور الاول سقوط نظام زين العابدين بن علي وتشكيل الحكومتين المؤقتتين .

مع اندلاع احداث الانتفاضة في تونس كانون الاول٢٠١٠، توقع اغلب المتابعين ان يصمد نظام الرئيس بن علي امام هذه الاحداث، الا ان الذي حدث قد فاجئ الكثيرين عندما اقدم الرئيس بن علي مغادرة تونس بصورة مفاجئة. حين اعلن يوم ١٤كانون ثاني عن مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي تونس، بعد أقل من أربعة أسابيع فقط على اندلاع المظاهرات الاحتجاجية ضد نظام حكمه وبعد ساعات قليلة، أعلن رئيس الوزراء محمد الغنوشي، عن توليه منصب الرئاسة، نظراً لشغور منصب الرئاسة بصورة مؤقتة طبقا لبيان رئاسة الوزراء (انذاك في ظل حالة عدم استقالة الرئيس) طبقاً للمادة ٥٦ من الدستور التونسي. ولكن خطوة محمد الغنوشي وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين ، وفي اليوم التالي ١٥ كانون ثاني ٢٠١١، أعلن في العاصمة التونسية من جديد عن فراغ منصب الرئاسة في شكل دائم، ومن ثم تولي رئيس البرلمان التونسي المنصب طبقاً لأحكام المادة ٥٧ من

الدستور، التي تنص أيضاً على تولي رئيس البرلمان للمنصب على ألا يتجاوز الستين يوماً، يتم خلالها انتخاب رئيس جديد للبلاد. (١)

اولاً المرحلة الانتقالية الاولى حكومة محمد الغنوشي:

في واقع الامر لم يتوقع الشعب المنتفض والنخبة المحيطة بالرئيس بن علي ، أن تتطور حركة الاحتجاج على البطالة، التي انطلقت في مدن الوسط التونسي، إلى انتفاضة شعبية، تنتشر في كافة أنحاء البلاد، وترفع مطالب سياسية جذرية. وقد حاول بن على في خطابين له ، احتواء الحركة الشعبية. ولكن اتساع الاعمال الاحتجاجية الشعبية الى مختلف الولايات التونسية ومنها تونس العاصمة خلال ايام قليلة، وعجز قوات الأمن عن مواجهة حركات الاحتجاج التي شارك فيها مئات الآلاف من كافة فئات الشعب، وازدياد أعداد القتلى في المواجهات بين الجماهير وقوات الأمن، أفقد النظام قدرته على السيطرة وربما قاد استدعاء الجيش من قبل الرئيس بن علي، لاسقاط نظامه السريع ، اذ ان نزول الجيش الى شوارع المدن لتوفير الحراسة لمقار الدولة الرئيسية ومساعدة قوات الأمن على محاصرة الانتفاضة، ورفضه الاصطدام بالجماهير على اعتبار ان قيادات الجيش اعتادت و منذ استقلال تونس عدم التدخل بالحياة السياسية، سواء مع السلطات الحاكمة او ضدها، وبالفعل لم تتدخل لصالح النظام كما و حرصت هذه القيادات على تجنب الصدام مع المتظاهرين، بل ولعبت دور الحاجز الفاصل في كثير من المواقع بين قوات الأمن وجماهير المحتجين (٢) .

وقد أدى هذا السلوك إلى تعزيز مصداقية الجيش لدى الجماهير وإكسابه شعبية ، كما واضعفت بالمقابل قوات الأمن ومؤسساته التي اصبحت عاجزة عن مواجهة الشارع، وبذلك انهارت قدرة (الرئيس بن علي) على إدارة جهاز الدولة ، وآماله في احتواء الانتفاضة الشعبية، ولم يعد أمامه سوى الاستجابة لمطالب الشارع بمغادرة البلاد. لكن لابد من ملاحظة أن قرار الجيش فيما يتعلق بوضع الرئيس جاء أيضاً بهدف احتواء الحركة الشعبية قبل أن تصل إلى مستوى يؤدي إلى انهيار كلي للدولة والنظام. والواضح أن الجيش التونسي لم يرغب بلعب دور سياسي وهذا ما حافظ عليه ، ولكنه في الوقت نفسه لا يريد رؤية انهيار كلي لمؤسسة الحكم والدولة، بكل ما يحمله هذا الانهيار من مخاطر وصول قوى سياسية راديكالية أو غير مرحب بها دولياً إلى الحكم(٣) . وفي اطار اعادة المؤسسات الى عملها تولى رئيس السلطة التشريعية مهام الرئيس لفترة مؤقتة طبقا للدستور حتى تتم اعادة الحياة في المؤسسات السياسية التونسية وتسيير امور المجتمع والدولة.

وفي كلمته الاولى للشعب التونسي قام الرئس المؤقت فؤاد المبزع الرئيس المؤقت انذاك، بتكليف رئيس الحكومة السابق (محمد الغنوشي) تشكيل حكومة وحدة وطنية، على ان تعمل على إجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت. واشارت هذه الإجراءات المتلاحقة إلى الاضطراب الذي اتسمت به محاولة المجموعة الحاكمة في تونس، نتيجة الرحيل السريع والمفاجئ للرئيس المخلوع بن علي، تطبيع الأوضاع، وإعادة التماسك والاستقرار للنظام والدولة، وإضفاء شرعية دستورية على عملية التطبيع(٤). كما اشارت إلى طبيعة الثورة الشعبية

التونسية، الغير مكتملة انذاك ، التي تطورت من حادث احتجاج فردي على البطالة المتفشية في البلاد ، إلى حركة تغيير سياسية شاملة.

وكان من أبرز الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس الانتقالي، والتي قصد بها أن تلعب دوراً في تهدئة الشارع وتوفير الشرعية للمرحلة الانتقالية ذاتها، تشكيل حكومة ائتلاف وطني، ولكن كان الواضح بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة أنها تضم عدداً من وزراء الحكومة السابقة ممن لم يعرفوا بارتباطهم بشبكة النخبة الفاسدة، وقربهم من الرئيس السابق ولكن هؤلاء هم أيضاً أعضاء في حزب التجمع الدستوري الحاكم . واللافت أن المقاعد الوزارية السيادية قد احتفظت بها هذه المجموعة من الوزراء، وضمت الحكومة إضافة إلى ذلك، عدداً آخر رشحهم اتحاد الشغل، المنظمة النقابية، التي لعبت قياداتها الوسطى دوراً واسعاً في الحركة الشعبية، وعدداً من المستقلين، وممثلين عن ثلاثة أحزاب معارضة كان النظام السابق معترف بها(٥) . ويشير مثل هذا التوزيع لمقاعد الحكومة الانتقالية، إلى أنها كانت تحمل عنصر تواصل مع نظام بن علي ، وقد استبعدت القوى الحزبية المعارضة للنظام السابق التي لم تكن حينها تتمتع بوضع قانوني، لا سيما حزب النهضة، الذي كان يعد أحد أكبر قوى المعارضة ,إلى جانب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، وحزب العمال الشيوعي التونسي.

ولاجل المضي بالمرحلة الانتقالية اعتمد مجلس المستشارين (وهو احد المجلسان المكونان للجمعية الوطنية) في ٢٠١١/٢/٨ قانونا حضي بالاجماع، يسمح للرئيس المؤقت بان يحكم عبر مراسيم تشريعية بمجلسه الموروث من النظام السابق ، وهذا القانون يسمح للرئيس باصدار مراسيم

تشريعية تتعلق بالعفو العام والنصوص الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، وتنظيم الاحزاب السياسية ، واصلاح النظام الانتخابي ، ودافع رئيس الحكومة الغنوشي عن هذا القانون وقال انه يرمي للتحضير لانتخابات شفافة ونزيهة تشارك بها كافة القوى السياسية والاحزاب. لكن هذه الحكومة لم تستطع الاستمرار بسبب انطلاق مظاهرات ، تعارض الدور البارز لحزب التجمع الدستوري في الحكومة، والمطالبة بحل البرلمان واقالة محمد الغنوشي باعتبارهما من بقايا النظام السابق فالشرعية التي اوجدتها الاحتجاجات والانتفاضة الشعبية و في تونس توجب حل البرلمان لكونه وليد المرحلة السابقة التي عملت الثورة على تغييرها (٦) .

ثانيا تشكيل الحكومة الثانية برئاسة الباجي قائد السبسي* :

لقد اقلق تشكيل محمد الغنوشي للحكومة الكثير من القوى السياسية ، وتكوينات المجتمع المدني الحديث، والاتحاد العام التونسي للشغل، وهي القوى المدافعة عن الثورة المستمرة من أجل بناء نظام ديمقراطي جديد في تونس، والتي ظلت تعد أن الحكومة المؤقتة، هي عبارة عن تحالف مشبوه بين طرفين، طرف يمثل بقايا رموز (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) وإن أعلنت الاستقالة منه ، وطرف اخر يمثل رموز بعض أحزاب المعارضة القانونية حسب تصنيف نظام بن علي ومن انضم إليهم من المجتمع المدني دون أية شرعية حقيقية للجميع. ولما كان استمرار هذا التحالف في الحكومة المؤقتة ، يخلق ايحاءاً بان لها تواصل مع نظام بن علي ، وانه يعطي دفعا للقوى المضادة للثورة لكي تبرز في المشهد السياسي التونسي ويخيف من امكانية مصادرة الثورة . فقد ركزت قوى الثورة ، في مطالبها على حلّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم

سابقا، وعلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي، بهدف صياغة دستور لتونس. وقد تم الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم ٩ آذار ٢٠١١، بحلّ حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم سابقا إبان عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي ثم تم تشكيل ما سمي لجنة تحقيق اهداف الثورة(٧) ، التي كلفت بمراجعة النصوص التي تنال من الحريات والتي كان يستخدمها النظام السابق لاحكام قبضته على الواقع السياسي في البلاد من خلال القوانين الخاصة بالجمعيات السياسية والاحزاب، وقضايا الارهاب و حرية الاعلام فضلا عن بعض فقرات القانون الجنائي ، بعد ذلك تم تشكيل ماعرف بمجلس حماية الثورة الذي تشكل في ٢٢ /١/ ٢٠١١ وضم حوالي ١٢ حزبًا سياسيًّا والاتحاد العام للشغل وجمعيات المجتمع المدني. وقد دمجت هاتين الهيئتين لتشكيل ماسمي الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة . التي كلفت التحضير لانتخابات الجمعية التاسيسية (٨) .

وفي اطار اتمام المرحلة الانتقالية دعت هذه الهيئة الرئيس المؤقت إلى حلّ حكومة الغنوشي ، والدخول في مشاورات واسعة من أجل ضمان أوسع وفاق وطني حول اختيار الوزير الأوّل (رئيس الوزراء) ، وتشكيل حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال مشهود لأعضائها بالكفاءة وعدم التورّط مع النظام السابق، وتنتهي مهامّها بانتخاب المجلس التأسيسي، ولا يكون لأعضائها حقّ الترشّح للانتخابات اللاحقة للفترة الانتقالية الرئاسية والتشريعية. كما وضع المجلس خطّة متكاملة ومحدّدة في الصيغ القانونية والعملية ، من أجل انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا جديدا للجمهورية ويتولى إدارة المرحلة الانتقالية تكريسا

للشرعية الشعبية على أن يحلّ المجلس الوطني لحماية الثورة فور انتخاب المجلس التأسيسي (٩).

وأمام الضغوط الشعبية المستمرة ، استجاب (السيد فؤاد المبزع) رئيس الجمهورية المؤقت لمطالب الشعب التونسي وقوى المجتمع المدني، بتجسيد القطيعة النهائية السياسية والمؤسساتية مع النظام السابق، من خلال الكلمة التي توجه بها إلى الشعب التونسي مساء الخميس ٣ آذار ٢٠١١، والتي أكد فيها دخول تونس في مرحلة جديدة أساسها ممارسة الشعب لسيادته كاملة في إطار نظام سياسي جديد يقطع (حسب قوله) نهائيا بلا رجعة مع النظام البائد . و عملاً بأحكام الفصل(٥٧) من الدستور و (التي نصت على تولى رئيس البرلمان لمهام الرئاسة في حالة شغور المنصب بصورة دائمة لمدة ستين يوما حتى يتم تنظيم انتخاب لرئيس الجمهورية) وحفاظا على الدولة وعلى استمرارها وديمومتها والحرص على تجسيد مبادئ الثورة و أعلن التزامه بمواصلة مهمته رئيس جمهورية مؤقتً بعد موعد ١٥ آذار ٢٠١١ التي تؤشر نهاية لمدته طبقا للدستور ، وذلك حتى إجراء الانتخابات (١٠) ولغاية تحقيق هذا الهدف تم وضع خطة عمل بالنسبة للمرحلة التالية والحرص على أن تكون محطاتها واضحة ومواعيدها مضبوطة والمشاركة فيها مفتوحة لجميع الأطراف السياسية وكافة مكونات المجتمع المدني المعنية. وأعلن أن هذا البرنامج يتضمن المراحل الأساسية التالية (١١) :

أولاً: اعتماد تنظيم مؤقت للسلطات العمومية مكون من رئيس الجمهورية المؤقت وحكومة انتقالية برئاسة السيد (الباجي قائد السبسي) وينتهي العمل

بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية يوم مباشرة المجلس الوطني التأسيسي مهامه إثر انتخابه انتخابًا شعبيًّا حرًّا تعدديًّا شفافًا ونزيهًا.

ثانيا: حدد تاريخ انتخاب هذا المجلس يوم الأحد ٢٤ تموز ٢٠١١.

ثالثا: البدء بإعداد نظام انتخابي لغرض انتخاب مجلس تاسيسي.

رابعا: بعد صدور الأحكام الانتخابية الجديدة يبدأ الإعداد الفعلي للعمليات الانتخابية.

وأكد رئيس الجمهورية المؤقت أنه (يحدوه عزم قوي على تنفيذ هذا البرنامج بكل صدق وبكل شفافية لتجسيد الانتقال الديمقراطي ووضعه "في أياد أمينة، أيادي مجلس وطني تأسيسي يكون خير معبر عن إرادة الشعب في بناء أسس تونس المستقبل تونس الحرية والكرامة) .وفي السياق نفسه أعلن رئيس الحكومة التونسية المؤقتة الباجي قائد السبسي، يوم ٧ آذار ٢٠١١، تشكيلة حكومته الجديدة المؤلفة من ٢٢ وزيرا بينهم ٥ وزراء جدد، حيث لم تعد تضمّ أيا من وزراء الحكومة الأخيرة في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وما أن تم تحديد موعد ٢٤ تموز ٢٠١١ لإجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حتى صادق مجلس الوزراء التونسي في اجتماعه يوم ١٨ آذار ٢٠١١على مشروع مرسوم ينص على حل المجالس الأربعة: مجلس النواب ومجلس المستشارين (غرفتي البرلمان) والمجلس الدستوري والمجلس الاجتماعي والاقتصادي، حيث إن هذه المجالس التي يهيمن عليها أنصار الحزب الحاكم سابقا انتهت عمليًّا مع الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وحل التجمع الدستوري الديمقراطي، وأصبح حلها رسميًّا مطلبًا للشارع التونسي.

و كانت القضية الاهم بالاضافة لادارة المرحلة الانتقالية التي كلفت بها الحكومة الانتقالية هي الاشراف على انتخاب المجلس التأسيسي(١٢)، الذي

سيتولى العمل على إنجاز دستور جديد للبلاد، وكان هذا الأمر يتطلب تشكيل لجان متخصصة من مختلف الأطياف السياسية الوطنية والديمقراطية، ومن رجال القانون الأكفاء، تكون مهمتها الأولى صياغة دستور جديد للبلاد، مستأنسة في ذلك باهم الدساتير الديمقراطية في العالم. دستور يؤكد على الفصل الفعلي بين السلطات، وعلى استقلالية السلطة القضائية، حيث كان القضاء في عهد النظام السابق خاضعًا للسلطة التنفيذية ، والتأكيد على حرية واستقلالية الصحافة بوصفها تمثل سلطة رابعة تمارس دورها الرقابي لتكون مع السلطة القضائية المستقلة السلطة الموازنة للسلطة التنفيذية، وعلى التداول السلمي للسلطة من دون اللجوء إلى استخدام القوة، وعلى ضمان الحريات العامة والفردية للمواطنين (١٣).وبدات التحضيرات لاجراء اول انتخابات تشريعية في البلاد بعد الثورة في صورة حقيقية للتداول السلمي للسلطة بمشاركة العشرات من القوى والاحزاب السياسية التي كان بعضها موجود قبل الثورة وكان غالبيتها قد ظهر بعدها.

المحور الثاني المرحلة الانتقالية الثانية وصول الاسلاميين للسلطة وتحديات يواجهونها:

اجريت انتخابات المجلس التاسيسي في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١١ تحت رعاية حكومة باجي قايد السبسي، وقد صدرت الحصيلة النهائية للانتخابات التاريخية للمجلس التأسيسي التونسي يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١ واستأثرت حركة النهضة الإسلامية بالعدد الاكبر من المقاعد حين حصلت على ٩٠ مقعدا من أصل ٢١٧ بالمجلس التأسيسي، يليها المؤتمر من أجل الجمهورية بـ ٢٩ مقعدا ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بـ ٢٦ مقعدا حسب إعلان رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. فيما حصل حزب التكتل

الديمقراطي من أجل العمل والحريات أحرز ٢٠ مقعدا مقابل ١٦ مقعدا للحزب الديمقراطي التقدمي. وذهبت خمسة مقاعد لكل من حزب المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي وأربعة مقاعد لحزب آفاق تونس وثلاثة مقاعد لحزب العمال الشيوعي التونسي ومقعدان لكل من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب فيما حصلت ١٦ قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها (١٤).

ومن اولى مهام المجلس التأسيسي المُنتخب إعادة صياغة الدستور وتعيين حكومة مؤقتة . وقد توافقت القوى السياسية الفائزة في الانتخابات ، على تشكيل حكومة ائتلافية و على اختيار المنصف المرزوقى * (رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية) رئيساً مؤقتاً للبلاد، والأمين العام لحزب النهضة، حمادى الجبالى* رئيساً للوزراء، فيما تولى مصطفى بن جعفر* (رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات) رئاسة المجلس التأسيسى، فى مسعى لتحقيق أكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية فى بلد عُد نموذجاً فى تحقيق ثورة أحدثت نقلة سياسية كبيرة (١٥) .

ولكن منذ انتخاب المجلس التأسيسي، وتشكيل الحكومة الانتقالية ، تصاعدت المخاوف من سيطرة الاسلاميين على السلطة ممثلين بحركة النهضة؟ ابتداء نتساءل لماذا تحقق انتصار الإسلاميون في الانتخابات بعد ثورات عاصفة، فالمعروف أن دورهم في الثورات كان هامشيا، حيث لم يكن هناك وجود حقيقي لحركة النهضة في تونس نتيجة القمع الذي تعرضت له أثناء حكم زين العابدين بن علي. وللاجابة على هذا التساؤل لا بد الاشارة اليه أن الإسلام السياسي كان يظهر في العقدين الأخيرين، خاصة معارضا للنظم القائمة، ومقاوماً للدولة الصهيونية والسياسات الأميركية، وهذا ما أعطاه رمزية مهمة، بين الجماهير فوسع من قاعدته، وجعله يبدو قوة المعارضة الوحيدة أو الأساسية، وقد حضي

بتأييد وحصد التفاف بعض القوى حوله وقبولها، بينما كان اليسار بأشكاله القومية والاشتراكية يتراجع ويتلاشى ويٌحمل مسؤوليات الفشل سواء في النظم القومية أو في التجارب الاشتراكية.

كما لعب الإسلاميون دورا في استقطاب قطاعات مجتمعية من خلال أشكال الإحسان التي يمارسونها عبر الجمعيات الخيرية، وكان الدعم المالي الذي نالوه من دول الخليج قد وفر لهم دعما كبيرا كان يستخدم في هذه المجالات. ولهذا بدا أن لهم قاعدة اجتماعية من فئات مفقرة، رغم ان قاعدتهم الأساسية من نخب الطبقة الوسطى التقليدية ومن أصحاب المال والأعمال .وبالرغم إنهم لم يتزعموا الثورات إلا أنهم بٌعيد سقوط كل من زين العابدين بن علي ظهر أنهم القوة المنظمة القادرة على العمل الجماعي وكانت القوة الأكثر قدرة على ملء الفراغ الذي حصل بعد سقوط النظام وقوته السياسية – الأمنية والقمعية (١٦).

وفي الانتخابات التي تلت الثورات العربية، في تونس خاصة ، كان الإسلاميون هم القوة المنظمة الوحيدة ، وهو ما أوجد شريحة اجتماعية ليست صغيرة تميل إلى انتخابهم تأثرا بهذا الجو الداعم. لكن الأهم ربما كان غياب الأحزاب القوية التي يمكن أن تشكل عنصرا منافسا، ومن ثم ميل قطاع مهم من المشاركين في الثورة إلى دعمهم انطلاقا من تجريب خطابهم الذي يؤكد إنهم يمتلكون حلولا لمشكلات المجتمع والطبقات الاجتماعية المفقرة. وهذا ما جعل هذا القطاع من الشعب يعتقد أن عليه تجريب هؤلاء، كل هذه العناصر لعبت دوراً مهماً في أن يحصد الإسلاميون العدد الأكبر من أعضاء البرلمان وان يشكلوا الحكومة . وأن يصبحوا هم السلطة الجديدة، هذا الأمر أخاف وأربك قطاعا كبيرا من اليسار والعلمانيين ، وأشاع المخاوف حول السلطة المطلقة التي يمكن أن تجعل الإسلاميين يحكمون إلى الأبد (حسبما يدعي خصومهم) (١٧).وبالتالي

فان الإسلاميين اليوم يحصدون كل اللوم على ما يحدث في بلادهم من قلاقل وأزمات وهم دائما في موضع تشكيك من منافسيهم، وهم في موضع المتهم الذي عليه ان يثبت براءته ، والمشكلة التي يعانيها الإسلاميون الحاكمون في تونس مثلا انه متهمون من العلمانيين والقوى الوطنية المختلفة الناشطة في بلادهم من جهة ومن قبل السلفيين الذي يواجهون سلطة الحكومة كل يوم من جهة ثانية. و القوى التي دخلت في الائتلاف الحكومي توجه اتهاماتها لحزب النهضة الحاكم الذي يعد الطرف الأكبر في الائتلاف من جهة ثالثة .

كما وتعرضت البلاد لعدد من المشكلات السياسية التي ارتبطت في المقام الأول بطول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٢، أي بمرور عام على انتخاب المجلس الذي لم ينجح إلى الآن مطلع عام ٢٠١٣ في وضع مسودة الدستور، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستُجرى مبدئياً في حزيران ٢٠١٣، أي بتأخير ثمانية أشهر كاملة عن التاريخ الذي كان يُفترض فيه إجراء الانتخابات. وكذلك واجهت الحكومة الائتلافية الكثير من المشكلات سواء على الصعيد السياسي ، مع تصاعد الخلافات مع احزاب المعارضة التي ترى ان الفترة الانتخابية للحكومة قد انتهت بانتهاء عام بعد تشكيلها والمفروض تشكيل حكومة توافقية بعد انتهاء مدة الشرعية الانتخابية للحكومة بانتهاء مدتها للحكومة ، ولا سيما أن مختلف الأحزاب الممثلة في المجلس، بما فيها حركة النهضة، كانت قد اتفقت قبل اجراء انتخابات ٢٠١١ على ألا تتجاوز مدة عمل مجلس الوزراء عاما واحدا. وكذلك اتسام عمل واداء الحكومة بالضعف ، خلال المرحلة الانتقالية، واكدت المعارضة على أهمية تشكيل حكومة جديدة تعتمد التوافق بعد انتهاء مدة المجلس التأسيسي ، وهذا ما تفرضه طبيعة المرحلة

الانتقالية، مطالبة بإجراء تعديل وزاري، و تلقى دعوتها مساندة من حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، شريك حركة "النهضة" في الائتلاف الثلاثي الحاكم، حيث دعا الرئيس المؤقت منصف المرزوقي في الأول من كانون اول ٢٠١٢ إلى تشكيل حكومة كفاءات مصغرة لا تقوم على أساس الائتلاف أو الولاءات الحزبية . وبالنسبة للاوضاع الاقتصادية فقد ورثت الحكومة أوضاعاً متدهورة من آثار سياسات النظام السابق. وقد أقر البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام ٢٠١٢ ، وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي، موضحاً أن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى حدود لم تعرفها من قبل (١٨).

وقد واجهت الحكومة الائتلافية انتقادات شديدة ، لعدم قدرتها على تقديم حلول عملية لارتفاع نسب البطالة بين التونسيين، وارتفاع نسبة الفقر، خاصة في الجهات المحرومة وفي الأحياء الشعبية. وتقدر وزارة الشئون الاجتماعية في الحكومة التونسية عدد العاطلين بـ٧٠٠ ألف عاطل، ٦٩% منهم تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، في حين تقدر الإحصاءات غير الرسمية عدد العاطلين في تونس بنحو ٨٥٠ ألفاً ، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الفقر في تونس إلى ٢٤,٧٪ ، وترتفع هذه النسبة في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد، والتي تشهد احتجاجات متواصلة، مطالبة بتحسين ظروف المعيشة، وتوفير فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية المفقودة في تلك المناطق. ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيسياً للاقتصاد

التونسى بفعل حالة عدم الاستقرار التي تحياها البلاد، ولذلك تبذل الحكومة جهوداً مضنية لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات (١٩).

وبخصوص الملفات الاخرى التي تواجه الحكومة فان ملف الامن على راسها، اذ وسط تدهور الأوضاع الأمنية التى تسببت فى انكماش الاقتصاد في ضوء توتر العلاقة بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" وحركة النهضة الطرف الاكبر في الحكومة ، فقد شلّ إضراب عام محافظة سليانة غربي تونس منذ ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٢، اذ طالب المحتجون بطرد المحافظ المحسوب على حركة "النهضة. وكذلك شهدت مدينة "قفصة" وسط غرب البلاد في ١٤ تشرين اول ٢٠١٢ اشتباكات بين محتجين ضد السياسة الاجتماعية للحكومة ومجموعة من المؤيدين لحزب "النهضة" الحاكم، ومدينة "تطاوين" في أقصى الجنوب التونسي، نُظمت فيها مسيرة مطالبة بتطهير الإدارة التونسية من رموز النظام السابق، الا انه سرعان ماتحولت المسيرة إلى مواجهات عنيفة، وكان للتيار السلفي دور في تدهور الوضع الامني ، اذ وقعت مواجهات واسعة بين عناصر سلفية وقوات الأمن في منطقة من ولاية منوبة، وفي ٣٠ تشرين اول ٢٠١٢أسفرت عن مقتل شخصين من التيار السلفي، شاركا بمهاجمة مركز للحرس الوطني متسلحين بالزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء، واستمر التوتر مع تسجيل حالات اعتداء على رجال الحرس الوطني. وكان من أخطر الحوادث الأمنية التي شهدتها تونس، هي الهجمات التي شنّها عدد من العناصر السلفية على السفارة الأمريكية في ايلول ٢٠١٢، والتي أضافت إلى أسباب الخلاف بين الحكومة الإسلامية وأحزاب المعارضة حول الطريقة المثلى للتعامل مع المتطرفين (٢٠).

وفي الواقع أن الثورة التونسية قامت من أجل معالجة مشكلتين رئيسيتين: المشكلة الأولى هي التوزيع العادل للثروة، والمشكلة الثانية هي التوزيع العادل للسلطة، فالسلطة كانت محتكرة والثروة كانت محتكرة، الأحزاب والنخب السياسية حققت مكاسب كبرى لأنها أصبحت لها تأثيرات فالأحزاب أصبحت لها وقفات وأصبحت تظهر في الإعلام وتشارك في العملية السياسية ولكن الثورة لما قامت، قامت من اجل مطالب اجتماعية من أجل التشغيل والتنمية ومن أجل رفع الفقر والحد من التهميش، إلى حد الآن الأحزاب السياسية في الترويكا لم تستطع أن تحل هذه المشكلة أو أن تحد على الأقل من نقمة الشباب الموجود في المناطق المهمشة ورغبته في العمل والحد من الفقر وغيره، فهناك نسبة تتجاوز المليون مواطن تحت خط الفقر (٢١).

وحتى بالنسبة للصراعات مع القوى السياسية المضادة فهناك صراع بين الترويكا الحاكمة مع القوى السياسية المضادة حول قضايا سياسية عدة والجميع يلومون النهضة على قضايا مثل عدم تحديد وقت محدد لإجراء الانتخابات، عدم تشكيل هيئة الانتخابات المستقلة عدم تشكيل هيئة الإعلام المستقلة حول الخوف على حقوق المرأة والتراجع في المكاسب لا يوجد نقاش بالنسبة لهذه الأحزاب حول القضايا الاجتماعية الحقيقية والوطنية التي هي الوحيدة الكفيلة بمعالجتها التي يمكن من خلالها إحداث استقرار اجتماعي لأن هذه التعددية السياسية في ظل غياب استقرار اجتماعي الذي هو صمام أمان الاستقرار الأمني ستكون فوقية ولن يكون منها جدوى..

فالنخب السياسية تتصارع وتعيش في مجتمعها الفوقي البعيد عن المجتمع وهذا مايحدث الآن باستثناء بعض التيارات التي تمتلك قاعدة شعبية هذا يتطلب من الائتلاف الحاكم أن يكون له برامج اجتماعية حقيقية . والأمر يتطلب إجراء

حوار وطني حقيقي بين جميع الأطراف بدون استثناء وبدون إقصاء من أجل الخروج من هذه الأزمة، هناك مطالب اجتماعية طبيعية جدا ولهذا صارت الثورة ولكن لا يمكن معالجة هذه المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة في ستة أشهر أو في سنة أو حتى في سنتين، الأولوية هي لبناء نظام ديمقراطي حقيقي لكي تستمر الدولة لكي تستمر الحريات لكي تمنع عودة الاستبداد وعودة الفساد ثم بعد إذن سيكون هناك فرصة لحوار وطني من اجل محاربة الفقر وحل مشكلة البطالة، إما أن يخرج الشباب العاطل عن العمل ويقول ان لم احصل على عمل سأنقلب ضد الثورة وسأدعو إلى الفوضى وإلى إسقاط هذه الحكومة.

وهناك بقايا النظام السابق الذين استفادوا منه ، فالنظام السابق لم يكن بن علي فقط بل كان طبقة كاملة ورجال أعمال وناس مستفيدين من هذا النظام ولا يريدون ،هذا الانتقال الديمقراطي وأن يصبح نظاماً ديمقراطياً حقيقيا في تونس، هناك أيضا أطراف خارجية لا تريد لتونس أن تصبح نموذجاً ديمقراطياً في العالم العربي لأن هذا سيساعد في انتشار الديمقراطية في بقية الدول العربية، إذن يجب أن نعرف أن هناك معركة حقيقية بين من يريد إنجاح الانتقال الديمقراطي ومن يريد إفشاله (٢٢).

وقد وجهت اتهامات لحركة النهضة حول إمكانية سعيها لإقامة نظام إسلامي تفرض فيه الشريعة ويكون هناك امور مفروضة على المواطنين تخص تفاصيل في حياتهم، ويتم الغاء الكثير من المكتسبات القانونية التي حصلت عليها المراة ، الا اننا نجد ان حركة النهضة تعد من رواد التقدميين الإسلاميين ومع ذلك هنالك نقاش في تونس حول القبول بشرب الخمر، وقبولها بقضية حقوق المرأة كاملة وبقضية الشواطئ والسياحة كما هي وهناك اتفاق حول شكل العلمانية الذي تتصوره الحركة لتونس، ويجيب راشد الغنوشي المفكر الاسلامي

وزعيم حركة النهضة على ذلك فيقول (أكدنا ولا نزال نؤكد على مبدأ الحرية، مبدأ الحرية مبدأ أساسي في الإسلام ،لأنه الذي يفتقد حريته، لا حرية له لا دين له، كالذي لا عقل له لا دين له فالدين هذا موجه لأناس أحرار ولأناس عقلاء فمن فقد حريته فليس مكلفا بالشرع وبالتالي فنحن نثق بالناس نثق بعقولهم وفي حريتهم ولا نرى أن من مهمة الدولة أن تفرض نمطا من الحياة، تفرض نمطا معينا تتدخل في ملابس الناس، تتدخل فيما يأكلون وما يشربون وما يعتقدون وتتدخل في مساكنهم ، وظيفة الدولة أن توفر إطار عام للمجتمع يتعايشون فيه ويبدعون فيه ويتعاونون فيه ويتدافعون أيضا حتى يتبلور لديهم رأي عام وثقافة عامة، والدول التي مارست والتي حاولت أن تطبق الإسلام عن طريق أدوات القمع أدوات الدولة نرى الناس يتفلتون من الإسلام نرى في دول فرضت الحجاب مثلا بالقوة نرى النساء مجرد أن يخرجن من ذلك الإطار، يخلعن حجابهن) (٢٣).

وفي سؤال حول طبيعة النظام الحاكم في تونس يرى الغنوشي ان (تونس ليست دولة علمانية، تونس دولة إسلامية بتعريف دستورها البند الأول في الدستور القديم والجديد أيضا لان النخبة التونسية متفقة على الإبقاء على البند الأول من الدستور الذي ينص على أن تونس دولة لغتها العربية ودينها الإسلام، فالدولة التونسية ليست بلا دين.. لكن فقط هذا الدين من يترجمه في الواقع من يترجمه في القانون وفي الثقافة وفي التعليم وفي الإعلام من يترجمه، ليست هناك مؤسسة تنطق باسم الإسلام تحتكر تفسير الإسلام، وبالتالي فتفسير الإسلام هو التدافع الاجتماعي، المجتمع من خلال تدافعه من خلال المساجد ووسائل الإعلام والنوادي الثقافية ودور الجامع عموما يعني يتبلور

مفهوم الإسلام هذا هو الذي يصعد إلى أجهزة الحكومة التشريعية والثقافية فتترجمه سياسات وقوانين ولكن ليست النهضة ناطق باسم الإسلام حتى تقول يعني هذا هو الإسلام، أما ما تقول فقط تريد أن ارفع التباسا يعني الخمر حرام والنهضة ليست ممن يحل الحرام يعني فما حله الله حلال وما حرمه الله حرام لكن ما يطبق وكيف نطبق ذلك في الواقع هذا هنا، هذا هو السياسة الشرعية) (٢٤). وأضاف في عهد بورقيبة أو بن علي، أرادت السلطة أن تفكك عناصر الهوية العربية الإسلامية لتونس وتركبها على نحو آخر، ولذلك ظل هنالك قمع باستمرار لان الدولة حملت رسالة تعتبرها تحديثية وتريد أن تفرضها بالقوة على الناس فتفلت الناس وتولدت الحركة الإسلامية، الحركة الإسلامية ولدت لأنها عارضت هذا النهج في تفكيك عناصر الهوية ودافعت عن هوية البلد وربطت بين عناصر الهوية وبين عناصر الحداثة من حريات عامة وخاصة وديمقراطية وما إلى ذلك، إذن نحن لا نعول على أدوات الدولة في فرض نمط معين وإنما نثق في المجتمع ونثق في أدواته ونترك للناس أن يتدافعوا وفي النهاية سيتبلور من ذلك رأي عام (٢٥) . ان الحركات الاسلامية عادة تفتقد للمصداقية من قبل القوى السياسية الاخرى وهي ترى انهم قوى برغماتية تظهر غير ما تبطن وان هدف هذه الحركات تصب بانهاية في رغبتها باقامة الدولة الدينية االتي تمكنهم من الحكم بصورة منفردة بدون السماح بحرية الراي والراي الاخر الذي تقوم على اساسه الدولة الديمقراطية وقد حاول الغنوشي انكار هذه التهم في الكثير من حواراته وتنظيره سواء قبل حدوث الثورة التونسية او بعدها.

وتحدّث زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي عن تجربة شراكة الحركة مع القوى العلمانية قائلا (دخلت الحركة الإسلامية السياسة في تونس من باب مواجهة

الاستبداد، لذلك ظلّت الحركة تدور مع الحرّية وتحالفت مع كلّ أنصار الحرّية. وقد أسّسنا مع العلمانيّين المعتدلين وثيقة ثقافية ديمقراطية، سهّلت علينا التحالف مع القوى الديمقراطية العلمانية وأشار إلى أن حركة النهضة تساهم بحكم حصولها على الأغلبية مع حلفائها في المجلس التأسيسي في صوغ مسودة دستور ديمقراطي، موضّحًا أنّ النصّ الآن جاهز، وسيطرح للتداول والنقاش، لكن هناك مشكلة لا تزال معلقة وهي الخلاف بشأن طبيعة النظام، هل يكون برلمانيًّا أم رئاسيًّا. وأكّد أنّ حركة النهضة تساند النظام البرلماني لأنها ترى أنّ الاستبداد دخل تونس من باب النظام الرئاسي) (٢٦) . وهذا الملف يعد من الملفات المهمة التي تواجه الحكومة التي تتراسها حركة النهضة، من داخلها اهمه الخلاف بين اطراف الائتلاف نفسه واهمها شكل النظام السياسي القادم للبلاد اذ كان حزب النهضة متفقا مع زعيمه على التروج لإقامة نظام برلماني تخلصاً من النموذج الرئاسي الذي حكم البلاد عقود عدة بعد الاستقلال وكانت نتيجته الأهم إقامة حكم الفرد والنخبة على حساب الديمقراطية والمشاركة السياسية، فيما كان رأي الرئيس المنصف المرزوقي إقامة النظام الرئاسي املا بالانتفاع من مزايا هذا النظام في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الحقبة الصعبة التي تعرفها تونس(٢٧)، وهذا الرأي يتفق به مع المرزوقي رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر عندما وجه له سؤال حول طبيعة النظام المقترح لتونس في الدستور الدائم فكان رايه ان يكون المطروح بالنسبة لنا هو نظام رئاسي معدل.

فالرئاسي المعدل يعني يعطي صلاحيات لرئيس الحكومة لكن لا يترك لرئيس الدولة منصباً شرفيا فقط للأعياد والاحتفالات الرسمية (٢٨).

وفي ظل التوافق توصل الطرفان لاتفاق خاصة ان سياسة حكومة الائتلاف في تونس تتجه نحو التوفيق بين الاختلافات التي تحمله ايديولوجية كل منها، لغرض التوصل الى حل ثالث يرضي أطراف التحالف الحاكم ويقنع خصومه ويرضي الجمهور وهذا ما حدث بالنسبة لطبيعة النظام السياسي التونسي الذي ستعتمده البلاد ، اذ أعلنت أحزاب الائتلاف الحاكم في تونس عن خارطة طريق لما تبقى من المرحلة الانتقالية وحتى الانتخابات المقبلة، جاء ذلك في بيان مشترك بين حزب النهضة الإسلامي. وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. وقال البيان إنه تم الاتفاق على (اختيار نظام سياسي مزدوج يُنتَخَب فيه رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ويضمن التوازن بين السلطات وداخل السلطة التنفيذية) . كما تم الاتفاق على اقتراح يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٣ موعدا للانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة على أن تكون الدورة الثانية يوم ٧ تموز من العام نفسه(٢٩).وهناك مشكلة لاتزال تتفاعل بعد انتهاء الفترة الانتخابية للحكومة التونسية في ظل المرحلة الانتقالية بدون النجاح في وضع دستور يدخل البلاد لمرحلة جديدة تجربة الممارسة الديمقراطية في ظل دستور دائم .

الخاتمة

لقد مرت تونس بحقبة انتقالية طويلة الامد ولم تنته حتى اللحظة مطلع العام ٢٠١٣، ورغم مامرت به البلاد من ازمات خانقة ولاتزال، الان ان المتابع يلاحظ رغبة جميع الاطراف في السلطة والمعارضة اخراج البلاد من الخانق

ووضعها على طريق الاستقرار والانتقال الديمقراطي،ان الاتهامات التي وجهت لحركة النهضة كان اغلبها مخاوف لان تجربة هذه الحركة وفحوى تنظيرها يختلف عن غيرها من الحركات الاسلامية . رغم ان النهضة كغيرها من الحركات الاسلام السياسي تحوي في اطارها توجهات سياسية مختلفة ، قد تسيطر اليوم المعتدلة وقد تطفو غدا المتطرفة. لكن لحد يومنا الحالي مطلع ٢٠١٣ لا تزال تجربة النهضة تحتاج لوقت لتوؤتي اكلها ولا يمكن الحكم عليها. ان النوايا السليمة موجودة الا ان الظروف صعبة والمطبات كثيرة ، والامال معقودة على تجاوزها وننتظر لرؤية المزيد في قادم الايام.

الهوامش:

١- علي الظفيري لقاء مع عزمي بشارة ، برنامج في العمق ، قناة الجزيرة ، ٢٠١١/١/٢٤،الجزيرة ، نت ص٦، alomq@aljazeera.net.

٢- هيفاء احمد محمد، الاضطرابات السياسية في تونس ودورها في انهيار حكم بن علي ، المرصد الدولي، العدد ١٧، مركز الدراسات الدولية ، ج. بغداد، ص ١٠٠.

٣- سداد مولود سبع ، مستقبل النظام التونسي بعد التغيير، المرصد الدولي العدد ١٧، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، حزيران ٢٠١١، ص ١٠٧.

٤- علي الظفيري لقاء مع عزمي بشارة ، برنامج في العمق، مصدر سبق ذكره،ص٩.

٥- هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

٦- صحيفة الشرق الاوسط ، العد د ١١٧٦١، ٢٠١١/٢/٩.

* الباجي قائد السبسي (٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦) هو رئيس الوزراء التونسي منذ ٢٧ شباط ٢٠١١. هو محامي وسياسي تولى عدة مسؤوليات هامة في الدولة التونسية بين ١٩٦٣ و١٩٩١. درس في كلية الحقوق في باريس التي تخرج منها عام ١٩٥٠ ليمتهن المحاماة ابتداءا من١٩٥٢. سياسيا، ناضل الباجي قائد السبسي في الحزب الحر الدستوري الجديد منذ شبابه وبعد الاستقلال عمل كمستشار للزعيم الحبيب بورقيبة ثم كمدير إدارة جهوية في وزارة الداخلية، وعام ١٩٦٣ عين على رأس إدارة الأمن الوطني . وفي عام ١٩٦٥ عين وزيرا للداخلية . فيما تولى وزارة الدفاع في تشرين الاول ١٩٦٧ وبقي في منصبه لغاية حزيران ١٩٧٠ ليعين سفيرا لدى باريس. جمد نشاطه في الحزب الاشتراكي الدستوري عام ١٩٧١ على خلفية تأييده إصلاح النظام السياسي وعام ١٩٧٤ تمت اقالته من الحزب لينضم للمجموعة التي ستشكل عام ١٩٧٨ حركة الديمقراطيين الدستوريين بزعامة احمد المستيري . رجع إلى الحكومة في ٣ كانون اول ١٩٨٠ كوزير معتمد لدى الوزير الأول محمد مزالي الذي سعى إلى الانفتاح السياسي، وفي نيسان ١٩٨١ عين وزيرا للخارجية. بعد حركة ٧ تشرين ثاني ١٩٨٧ (انقلاب بن علي على بورقيبة) أنتخب في مجلس النواب عام ١٩٨٩وتولى رئاسة المجلس بين ١٩٩٠- ١٩٩١. في ٢٧ شباط ٢٠١١ عينه الرئيس المؤقت فؤاد المبزع رئيسًا للحكومة المؤقتة وذلك بعد استقالةمحمد الغنوشي . و استمر في منصبه حتى ١٣ كانون اول ٢٠١١ حين قام المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت بتكليف حمادي الجبالي أمين عام حزب حركة النهضة بتشكيل الحكومة الجديدة. ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

٧- سداد مولود ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ .

٨- توفيق المديني ،تحديات المرحلة الانتقالية في تونس ،مجلة الوحدة الإسلامية،السنة العاشرة . العدد ١١٤ حزيران . يونيو ٢٠١١ ، ص٣.

٩- توفيق المديني ، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية : العوائق والعثرات، مجلة حمورابي ، العدد الاول ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، كانون الاول ٢٠١١، ص٤١.

١٠- هيكل بن محفوظ: تونس بين حكومة الائتلاف وتصريف الأعمال، ملف: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١/٥/٣ ،ص١.

١١- المصدر نفسه، ص٢.

١٢- المصدر نفسه، ص٢.

١٣- للمزيد من التفاصيل عن قانون الانتخابات التونسي ينظر توفيق المديني الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية : العوائق والعثرات ،مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

١٤- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الانتخابات التّونسيّة محطّة تاريخيّة على طريق التّحوّل الدّيمقراطي ، تقدير حالة، على موقع www.dohainstitute.org ص٢. وللمزيد من التفاصيل الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التونسية ٢٠١٢/١١/١٥ http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml١/ar/featu res/awi/featur/٢٠١١/١١/١٥/feature-٠١.

- محمد المنصف المرزوقي في ٧ يوليو ١٩٤٥ في قرمبالية. تنحدر عائلته من الجنوب التونسي (من قبيلة المرازيق من دوز ولاية قبلي). درس منصف المرزوقي بطنجة حتى عام ١٩٦٤ حصل خلالها على شهادة الباكالوريا (الثانوية العامة) قبل السفر إلى فرنسا لمتابعة الدراسة في جامعة ستراسبورغ، كلية العلوم الإنسانية .في اعتقل في مارس ١٩٩٤ ثم أطلق بعد أربعة أشهر من الاعتقال في زنزانة انفرادية، وقد أفرج عنه على خلفية حملة دولية وتدخل من نيلسون مانديلا.
أسس مع ثلة من رفاقه المجلس الوطني للحريات في ١٠ ديسمبر من عام ١٩٩٧ بمناسبة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اختير أول رئيس للجنة العربية لحقوق الإنسان من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠.

غادر إلى المنفى في كانون الاول ٢٠٠١ ليعمل محاضراً في جامعة باريس. حيث بقي هناك حتى أعلن عن عزمه العودة بدون أخذ الإذن من السلطات التونسية انتخب رئيساً مؤقتاً لتونس في ١٢ كانون الاول ٢٠١١ بواسطة المجلس الوطني التأسيسي بعد حصوله علي أغلبية ١٥٣ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات معارضة وامتناع اثنين و ٤٤ بطاقة بيضاء من إجمالي عدد الأعضاء البالغ ٢١٧. ويعد الرئيس الرابع لتونس. وهو مفكر وسياسي تونسي ومدافع عن حقوق الإنسان، ورئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية منذ تأسيسه حتى ١٢ كانون الاول

٢٠١١. يحمل شهادة الدكتوراه في الطب، ويكتب في الحقوق والسياسة والفكر.

- ولد حمادي الجبالي في سوسة بتونس سنة ١٩٤٩ والتحق بكلية الهندسة في جامعة تونس ثم انتقل منها إلى جامعة باريس حتى بات مهندسا أولا في الطاقة الشمسية. تحصّل على شهادة الهندسة الميكانيكية من جامعة تونس، ثمّ على ماجستير في الطاقة الضوئية الجهدية من باريس. التحق بمؤسسات حركة النهضة التونسية وخاصة المؤتمر ومجلس الشورى منذ بداية الثمانينات. طالته حملة الاعتقالات التي شنها الحبيب بورقيبة ضد الإسلاميين في تونس، عُرف في الحياة السياسية التونسية بعد اعتقال القيادة التاريخية لـ«حركة الاتجاه الإسلامي» ومحاكمتها سنة ١٩٨١. وقد انتخبه مجلس الشورى في سنة ١٩٨٢ رئيسا للحركة. تولى رئاسة تحرير جريدة الفجر – التي تعبر عن رأي حركة النهضة – قبل أن يحاكم إبان عهد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي بتهمة نشر مقالات تنال من الدولة وتحرض على العصيان والانتماء لجمعية غير مرخصة ومحاولة قلب نظام الحكم فحكمت عليه المحكمة العسكرية سنة ١٩٩٠ بالسجن ستة عشرا عاما نافذة قضى منها عشر سنوات في السجن الانفرادي قبل أن يضرب عن الطعام سنة ٢٠٠٢ ثم أفرج عنه في شباط ٢٠٠٦كلفه الرئيس المؤقت المنتخب المنصف المرزوقي رئيساً للوزراء في ١٣ كانون الاول ٢٠١١ و كانت حركة النهضة قد فازت بأغلبية

المقاعد بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي ٢٠١١. ويكبيديا الموسوعة الحرة.

- ولد مصطفى بن جعفر في العاصمة تونس في التاسع من ديسمبر عام ١٩٤٠ درس الطب في فرنسا ثم عاد إلى تونس عام ١٩٧٥ بدأ حياته السياسية في نهاية خمسينيات القرن الماضي منتمياً إلى الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بزعامة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة قبل أن يخرج عنه بعد ٢٠ عاماً انضم بعدها إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي خرج عنها لاحقاً ليؤسس عام ١٩٩٤ حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي تم الاعتراف به في عام ٢٠٠٢ تمكن بعدها مصطفى بن جعفر من الترشح للرئاسة أمام زين العابدين بن علي عام ٢٠٠٩، نشط في جمعيات حقوق الإنسان وجذب إلى حزبه كثيراً من الناشطات العلمانيات، حل حزبه ثالثاً في الانتخابات البرلمانية.

١٥- رشيد خشانة ، خارطة سياسية جديدة في تونس تمهد لاخرى في غضون سنة ،، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١١، ص٣.

١٦- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث والدراسات ، مصدر سبق ذكره،ص-ص ٣-٤.

١٧- المولدي الأحمر ، الانتخابات التونسية خفايا فشل لقوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي ، ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١١، ص٣-٤.

١٨- إيمان أحمد عبد الحليم ،مأزق المرحلة الانتقالية في تونس ،٨ كانون الاول ٢٠١٢، على موقع http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/٢٨٢٥.aspx ص٢

١٩- المصدر نفسه، ص٣.

٢٠- المولدي الاحمر ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

٢١- ايمان عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٢٢- المصدر نفسه، ص٥.

٢٣- راشد الغنوشي ، مساهمة الإسلاميّين أحد مكوّنات التحوّل الديمقراطي لكنّهم مطالبون بتطوير رؤاهم وبرامجهم، ١٨/١٠/٢٠١١م http://www.sudanile.com/٢٠٠٨-٠٥-١٩-١٩-٤٥-٢١/٤٥٥٤٤-q-q.htmK ص ١.

٢٤- المصدر نفسه ص٢- ٣.

٢٥-المصدر نفسه، ص٣.

٢٦- المصدر نفسه، ص٤.

٢٧- المنصف المرزوقي ، تونس الى اين ، المعرفة وجهات نظر ، الجزيرة. نت.

٢٨- احمد منصور برنامج بلا حدود، لقاء مع مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التاسيسي التونسي ، ١٤/١٢/٢٠١٢.

٢٩- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مصدر سبق ذكره، ص ٥-٦.